

المهر اي مهر المثل كذا جمعوا بينهما وقد يتعارضان بان يكون
الثلاثون اضعاف المهر اي مهر المثل الذي يتجه رعايه الاثر
من نصف المهر والثلاثون فالجمع وهذا الذي المتقرب
انتهي ابن حجر **قول** قدرها فاضن باجتهاده وان شاذي
مهر المثل بخلاف ما لو فرضها القاضي فانه لا يجوز له الزيادة
علي مهر المثل بل ولا يساويه وهذا صحيح بيني الكلايين
ر ما ي **فصل** في الخالف لا **قول** وتعارضها
هذا ما جزم به صاحب الانوار والاذري والميدل في
وجهان قبل حكم بينة المرافة لزيادة علمها وقيل بتعارضها
ولم يرد في الشان شي **قول** علي القاعدة في الخلف
علي فعل العيب فيقول وارثا الزوج والله لا اعلم ان مورثي
نكحها بالغ بل تحسماية ويقول وارث الزوجة والله اعلم
انه نكح مورثي تحسماية بل بالف **قول** كزوج ادي مهر
ووكي معبرة او مجتونه ادي زيادة عليه فانها ما يتقاربان
ولا يتباين في خلف الوالي هنا قولهم في الدعوي لا يخلف وان اشر
السبب لان ذلك في خلف علي استحقاق الصبي وهذا لا يجوز
النيابة قيم وما هنا في خلف علي ان عقده وقع هكذا
فهو خلف علي فعل نفسه والمهر ثابت صمنا انتهى ابن حجر
قول او فوقة اي ودون مدي الوالي قال البلقيني كذا
قالوه والتحقق فيها ان خلف الزوج لعله ينكح خلف
الوالي ويثبت مطلقا وان خلف الزوج ثبت بما قاله
انتهى وهذا معلوم من كلامهم لانهم انما انفوا الخالف
ولم ينفوا الخلف **قول** بان يفي في العقد او لم يذكر فيه

لغا ونشر

لف ونشر مرتب فالاول للاول والثاني للثاني **قول**
وقضي لها به ولا يقبل قولها ابتداء لان النكاح قد يعقد
بالقول متمول فلا يستلزم وجوب مهر المثل ولا يتوجه
الخالف ايضا لانه عبارة عن خلف كل منها علي اثبات
مدعاه ونفي مدي الاخر والفرض ان الزوج لم يدع نكح
فصل في الروضة ولو ادي احداهما نفويا
والاخر تسمية فالاصل عدم ما يخلف كل منهما علي نفي مدي
الاخر كما لو اختلفا في عقدين فاذا خلفت وجب لها مهر
المثل **فصل** في خطبة امرأة ثم ارسل او دفع اليها
مالا قبل العقد ولم يقصد النكاح ثم وقع الاعراض فيها
او منع رجع بما وصلها منه كما افاده كلام البيهقي وعقد
الاذري وقيل الزكوى وغيره عن الرافعي اي اقتضا
يقرب من المصريح انتهى ابن حجر **فصل**
في الولية وقد تظن بعضهم اسم الوالي لا يمتنع
ولامة عرس ثم خرس ولادة عقيقة مولود وكبره ذكرا
ثم اعذار خاتن تعقبة سفرو المودب للشنا
ابن المقري **قول** من الوالي مستنقة منه **قول**
وهو الاجماع لان الزوجين ينفقان **قول** سنة ولو
بعد الطلاق وان كان قبل الدخول كما هو ظاهر **قول**
والاجابة لعرس والعرس هو العقد كما في شرح الروض
ووقتها الاضطر بعد الدخول لانها بعد العقد
يحصيها اصل السنة فيجب الاجابة اليها ونكح استمرار
طلبها بعد الدخول وان طال الزمن كالعقيقة وان